

الإصلاح الاقتصادي في مصر: وتحرير سعر الطاقة

بقلم: د. حمدى عبد العظيم
أستاذ اقتصاد، والرئيس الأسبق لأكاديمية السادات.

المحلية، وتطوير وتحرير سوق المال والجهاز المصرفي، وتحقيق الإصلاح الضريبي للقضاء على التهرب الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية في تحمل الأعباء العامة. وذلك بالإضافة إلى تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى، وتخفيض معدل التضخم، والتعامل مع الآثار الجانبية للإصلاح الاقتصادى من خلال آليات التضامن الاجتماعى، وتقليل معدلات الفقر والبطالة من خلال تنمية المشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر، وتوفير التسهيلات المالية والإدارية لها والقضاء على المعوقات التى تواجهها. وقد حرصت برامج الإصلاح الاقتصادى على علاج الاختلالات الهيكلية فى أسعار السلع والخدمات بحيث تعكس الفلسفة الحقيقية وذلك من خلال تحرير هذه الأسعار وكذلك أسعار مدخلات أو مستلزمات الإنتاج، وتخفيض الدعم الممنوح لها من الخزانة العامة للدولة باعتباره أحد البنود المؤثرة على عجز الموازنة وما يرتبط بها من مديونية محلية.

وفى ضوء ما سبق وقعت مصر مع صندوق النقد الدولى برنامج للإصلاح الاقتصادى فى مايو ١٩٩١، بحيث يكون لمصر الحق فى سحب ما يعادل ٢٧٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (تعادل ٣٧٢ مليون دولار) وذلك فى شكل ترتيبات مسانده. ويقوم هذا القرض على شكل شرائح خلال ١٨ شهرًا لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادى، والذى تضمن بنداً خاصاً بتحرير أسعار الطاقة، بحيث يتم رفع أسعار منتجات الطاقة لتعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج، وتتمشى مع الأسعار العالمية مما ينعكس بدوره على انخفاض الطلب الكلى المحلى على الطاقة. وقد تم بالفعل فى مايو ١٩٩١ رفع سعر

اتجهت العديد من الدول النامية إلى تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادى بالتعاون مع صندوق النقد الدولى ودعم البنك الدولى وذلك بهدف تحقيق الإصلاح المالى والهيكلى، من أجل الوصول إلى أفضل تشغيل أو تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية والاجتماعية.

وعادة تتصف برامج الإصلاح الاقتصادى التى يحرص الصندوق والبنك على دعمها بأنها برامج لتحرير الاقتصاد القومى وزيادة درجة الاعتماد على القطاع الخاص فى تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية، وإعادة النظر فى دور الدولة بحيث تنسحب عن الملكية والإدارة للمشروعات الإنتاجية والخدمية، وطرح ما تملكه الحكومات من مشروعات للخصخصة، على إن تركز الدولة على الدفاع والأمن والعدالة والبنية الأساسية والمرافق العامة. كما تحرص المؤسسات الدولية على دعم ومشاركة مؤسسات المجتمع المدنى أو المنظمات غير الحكومية، مثل النقابات والاتحادات العمالية والمهنية، والجمعيات الأهلية لحماية البيئة وحماية المستهلك والدفاع عن حقوق الانسان، وجمعيات التنمية الاقتصادية وغيرها، وهو ما يعرف بمثلث الحوكمة (الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدنى). وعادة تشتمل برامج الإصلاح الاقتصادى على سياسات تحرير مثل: سياسة تحرير التجارة الخارجية (صادرات وواردات) من القيود التعريفية والقيود غير التعريفية، وتحرير سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية المعتمد على آليات السوق الحرة دون تدخل من السلطات النقدية أو البنوك المركزية، وكذلك تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وتحرير الأجور وتحرير الأسعار

◀ رفع أسعار الطاقة ترتب عليه تقليل الأعباء على الموازنة العامة للدولة، إلا أنها أدت إلى حدوث ضغوط تضخمية، أدت بدورها إلى الشعور بانخفاض الدخل الحقيقي للمواطنين..

البنزين بنسبة ٢٧,٣٪ بالمقارنة بأسعار ابريل ١٩٩١. كما تم رفع سعر التيار الكهربائي في سبتمبر ١٩٩١ بنسبة ٣٩٪، ورفع أسعار الغاز والبوتاجاز بنسبة ٨٥٪، وذلك مع وجوب رفع الرقابة عن أسعار تلك المنتجات خلال ثلاث سنوات.

وقد ساهمت هذه الإجراءات في تخفيض أعباء الإنفاق الحكومي على دعم الطاقة في الموازنة العامة، واستمرت الأسعار الجديدة ثابتة ومستقرة طوال حقبة التسعينات من القرن الماضي، حتى قامت الحكومة بتحريكها مرة أخرى بعد تعويم سعر الصرف في يناير ٢٠٠٣ وما ترتب عليه من زيادة أعباء مدفوعات مصر إلى الشريك الأجنبي في اتفاقيات البترول والغاز الطبيعي، والتي بلغ عددها ٢١٧ اتفاقية خلال الفترة من ٨١-٨٢ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠١، وبلغ مجموع ما أنفقته الشركات العالمية العاملة في مصر حوالي ٢٧ مليار دولار غطت من خلالها معظم أنحاء جمهورية مصر العربية.

وقد قفز معدل الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية والغازات الطبيعية من ١٦ مليون طن ٨٢/٨١.. إلى ٢٦,٦ مليون طن ٩١/٩٠.. ثم ارتفع إلى ٤٠,٦ مليون طن ٢٠٠٢/٢٠٠١.

وارتفع تكاليف النقل والمواصلات وغيرها من السلع والخدمات، وهو ما تحمل أعباءه المستهلك المصري، والشعور بانخفاض الدخل الحقيقي للمواطنين.

وقد ساعد على استمرار الحكومة في سياسة رفع أسعار الطاقة اتجاه الأسعار العالمية

الواردات البترولية، فضلاً عن الالتزام بشراء مصر حصة الشريك الأجنبي التي يحصل عليها وفقاً للاتفاقيات البترولية نحو ٣,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠.

وفي ضوء ما سبق نجد أن نسبة العجز في الميزان البترولي إلى العجز الكلي في ميزان المدفوعات اتجهت للارتفاع إلى ٦٣,٢٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، ثم إلى ٩٤,٦٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١. وللقضاء على هذه المشكلة اتجهت الدولة إلى وضع خطة للحد من استيراد بعض المنتجات البترولية مثل السولار والبوتاجاز وتوفير ما قيمته ٢٦٠ مليون دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، و ٧٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١. كما حرصت الدولة على تسعير البترول والغاز الطبيعي في الاتفاقيات الدولية بالتفاوض مع الشركات العالمية العاملة في مصر لتوفير ١,٢ مليار دولار. وبالتوازي مع هذه الإجراءات لجأت الدولة إلى رفع أسعار البنزين والسولار عدة مرات منذ عام ٢٠٠٤ حتى الآن. كما اعتمدت الدولة سياسة رفع أسعار استهلاك الكهرباء بنسبة ٥٪ سنوياً.

ورغم أن هذه الإجراءات ترتب عليها تقليل الأعباء على الموازنة العامة للدولة، إلا أنها أدت إلى حدوث ضغوط تضخمية، حيث ساهمت في ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وارتفاع

تكاليف النقل والمواصلات وغيرها من السلع والخدمات، وهو ما تحمل أعباءه المستهلك المصري، والشعور بانخفاض الدخل الحقيقي للمواطنين.

وقد ساعد على استمرار الحكومة في سياسة رفع أسعار الطاقة اتجاه الأسعار العالمية

البنزين بنسبة ٢٧,٣٪ بالمقارنة بأسعار ابريل ١٩٩١. كما تم رفع سعر التيار الكهربائي في سبتمبر ١٩٩١ بنسبة ٣٩٪، ورفع أسعار الغاز والبوتاجاز بنسبة ٨٥٪، وذلك مع وجوب رفع الرقابة عن أسعار تلك المنتجات خلال ثلاث سنوات.

وقد ساهمت هذه الإجراءات في تخفيض أعباء الإنفاق الحكومي على دعم الطاقة في الموازنة العامة، واستمرت الأسعار الجديدة ثابتة ومستقرة طوال حقبة التسعينات من القرن الماضي، حتى قامت الحكومة بتحريكها مرة أخرى بعد تعويم سعر الصرف في يناير ٢٠٠٣ وما ترتب عليه من زيادة أعباء مدفوعات مصر إلى الشريك الأجنبي في اتفاقيات البترول والغاز الطبيعي، والتي بلغ عددها ٢١٧ اتفاقية خلال الفترة من ٨١-٨٢ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠١، وبلغ مجموع ما أنفقته الشركات العالمية العاملة في مصر حوالي ٢٧ مليار دولار غطت من خلالها معظم أنحاء جمهورية مصر العربية.

وقد قفز معدل الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية والغازات الطبيعية من ١٦ مليون طن ٨٢/٨١.. إلى ٢٦,٦ مليون طن ٩١/٩٠.. ثم ارتفع إلى ٤٠,٦ مليون طن ٢٠٠٢/٢٠٠١.

وارتفع تكاليف النقل والمواصلات وغيرها من السلع والخدمات، وهو ما تحمل أعباءه المستهلك المصري، والشعور بانخفاض الدخل الحقيقي للمواطنين.

وقد ساعد على استمرار الحكومة في سياسة رفع أسعار الطاقة اتجاه الأسعار العالمية

الواردات البترولية، فضلاً عن الالتزام بشراء مصر حصة الشريك الأجنبي التي يحصل عليها وفقاً للاتفاقيات البترولية نحو ٣,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠.

وفي ضوء ما سبق نجد أن نسبة العجز في الميزان البترولي إلى العجز الكلي في ميزان المدفوعات اتجهت للارتفاع إلى ٦٣,٢٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، ثم إلى ٩٤,٦٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١. وللقضاء على هذه المشكلة اتجهت الدولة إلى وضع خطة للحد من استيراد بعض المنتجات البترولية مثل السولار والبوتاجاز وتوفير ما قيمته ٢٦٠ مليون دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، و ٧٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١. كما حرصت الدولة على تسعير البترول والغاز الطبيعي في الاتفاقيات الدولية بالتفاوض مع الشركات العالمية العاملة في مصر لتوفير ١,٢ مليار دولار. وبالتوازي مع هذه الإجراءات لجأت الدولة إلى رفع أسعار البنزين والسولار عدة مرات منذ عام ٢٠٠٤ حتى الآن. كما اعتمدت الدولة سياسة رفع أسعار استهلاك الكهرباء بنسبة ٥٪ سنوياً.

ورغم أن هذه الإجراءات ترتب عليها تقليل الأعباء على الموازنة العامة للدولة، إلا أنها أدت إلى حدوث ضغوط تضخمية، حيث ساهمت في ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وارتفاع

تكاليف النقل والمواصلات وغيرها من السلع والخدمات، وهو ما تحمل أعباءه المستهلك المصري، والشعور بانخفاض الدخل الحقيقي للمواطنين.

وقد ساعد على استمرار الحكومة في سياسة رفع أسعار الطاقة اتجاه الأسعار العالمية

البنزين بنسبة ٢٧,٣٪ بالمقارنة بأسعار ابريل ١٩٩١. كما تم رفع سعر التيار الكهربائي في سبتمبر ١٩٩١ بنسبة ٣٩٪، ورفع أسعار الغاز والبوتاجاز بنسبة ٨٥٪، وذلك مع وجوب رفع الرقابة عن أسعار تلك المنتجات خلال ثلاث سنوات.

◀ قفز معدل

الاستهلاك

المحلي من

المنتجات

البترولية

والغازات

الطبيعية من

١٦ مليون طن

٨٢/٨١.. إلى

٢٦,٦ مليون

طن ٩١/٩٠..

ثم ارتفع

إلى ٤٠,٦

مليون طن

٢٠٠٢/٢٠٠١.

◀ تخفيض دعم الطاقة للصناعات كثيفة الطاقة في مصر سوف يحدث خلال ٣ سنوات بحيث تتفق أسعار الطاقة لهذه المصانع مع الأسعار العالمية..

◀ ٤٠ شركة
اسمنت كثيفة
الاستهلاك من
الطاقة تحصل
على حوالى
٦٠٪ من
إجمالى دعم
الطاقة

◀ مصانع
أسمدة اليوريا
تستهلك حوالى
مليار متر
مكعب سنوياً
من الطاقة، أى
حوالى ١١٨
الاستهلاك
الكللى للطاقة
فى مصر
سنوياً

دعم الطاقة مما اضطر الحكومة إلى رفع أسعار الطاقة المقدمة إليها على أساس أن هامش الربح فى الصناعة المتعلقة بالاسمنت يصل إلى ١٥٠ جنيه ربح للطن فى وفقا لميزانيات الشركات عن عام ٢٠٠٧. كما لجأت الحكومة إلى وقف مصانع أسمدة اليوريا التى تستهلك حوالى مليار متر مكعب سنوياً من الطاقة أى حوالى ١١٨ الاستهلاك الكلى للطاقة فى مصر سنوياً وبالغلة ٨ مليار متر مكعب سنوياً. وفى إطار الحوار المجتمعى الدائر حالياً فى مصر حول الدعم السلى والدعم العيى، برزت آراء تطالب بتطوير نظام تسعير الكهرباء الذى يعتمد على شرائح استهلاك وأسعار تمييزيه بحيث يتم دعم استهلاك الكهرباء لمن يقل استهلاكهم عن ١٥٠ كيلووات شهرياً، ثم يتم تسعير الكهرباء بتكلفتها الحقيقية لمن يتراوح استهلاكهم ما بين ١٥٠-٣٠٠ كيلووات شهرياً، ثم تفرض ضرائب على استهلاك الكهرباء لمن يتجاوز استهلاكهم هذا الحد لضمان ترشيد الكهرباء من جهة ولإستخدام حصيلة الضريبة فى تحويل الدعم من جهة أخرى. كما طرح موضوع فرض الضرائب مع استهلاك السيارات ذات السعة اللترية الكبيرة من البنزين وذلك عند ترخيص هذه السيارات، على أساس استخدام حصيلة هذه الضرائب لتمويل دعم السلع الضرورية خاصة البنزين واليوتاجاز والكهرباء فى ضوء مقدار الحصيلة المتحققة. ولا يخفى ان كافة هذه الاطروحات تتفق مع توجهات تحرير أسعار الطاقة فى ظل الاقتصاد الحر، ولكن يجب الحرص على عدم مساس ذلك بالبعد الاجتماعى للتنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادى.

للنفط الخام للارتفاع حتى تجاوز سعر برميل النفط مائة دولار فى بداية عام ٢٠٠٨، بسبب التوترات السياسية فى الشرق الأوسط، وأزمة الملف النووى الإيرانى، والأحداث فى العراق وفلسطين ولبنان وغيرها، فى الوقت الذى يتزايد فيه الطلب على النفط الخام من جانب الصين والهند اللتين تحققان أعلى معدلات للنمو الاقتصادى فى العالم حالياً. ويجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية أعلنت عن الاتجاه إلى ترشيد دعم الطاقة التى تستهلكها الصناعات كثيفة الطاقة فى مصر، مثل الحديد والألومونيوم والاسمنت وغيرها من الأنشطة التى يستثمر فيها القطاع الخاص المصرى والأجنبى، ويحصل على الطاقة المدعمة، ويقوم بالممارسات الاحتكارية الضارة بالاقتصاد القومى. وأن تخفيض دعم الطاقة للصناعة سوف يحدث خلال ٣ سنوات بحيث تتفق أسعار الطاقة للمصانع مع الأسعار العالمية. وقد أعلن وزير الصناعة والتجارة أن هذه السياسة لن يترتب عليها ارتفاع أسعار منتجات المشروعات الصناعية، وأن رجال الصناعة يرحبون بهذه الزيادة فى أسعار الطاقة وأنها لا تؤثر سلبياً على معدلات الإرباح أو عائد الاستثمار المحقق. ولا يخفى عدم دقة هذه التصريحات فى ظل ما يسود سوق هذه الصناعات من احتكار يحرص على تحقيق أقصى ربح ممكن فى ظل غياب ضوابط حكومية لأسعار المحتكرين. وقد أعلن وزير الصناعة كذلك أن هناك ٤٠ شركة اسمنت كثيفة الاستهلاك من الطاقة تحصل على دعم ٨,٥ مليار جنية، أى حوالى ٦٠٪ من إجمالى